

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

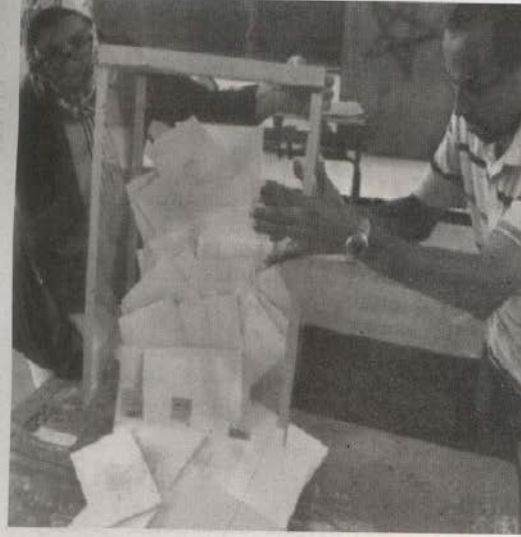
المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

07/09/2015



ملاحظون عرب يؤكدون نزاهة الانتخابات

3724/16



أكد ملاحظون من الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على أن عملية انتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية التي جرت يوم الجمعة الماضية، مرت في أجواء عادية، تخلو أغلبها من الخروقات، وأضافوا أن الظروف التي مرت فيها الاستحقاقات «اقتربت كثيرا من المعايير الدولية».

الملاحظون العرب الذين كانوا يتحدثون خلال ندوة صحافية مساء أول امس في مدينة الرباط، شددوا على أن الانتخابات مرت في ظروف تتسم بالنزاهة والشفافية، كما لاحظوا أنه ليس هناك تدخل من طرف الدولة، كما سجلوا تعاون الأحزاب وهيئات المجتمع المدني لإنجاح هذه الظاهرة.

وسجلت الشبكة حسب الملاحظين الذين تمكنوا من تتبع سير العملية الانتخابية في 200 مكتب للتصويت، والمتمركزة في مدن الدار البيضاء والرباط ومراكش ونواحيها، تباطؤ ثمانية مكاتب وشكوى ناخبين جزاء عدم تمكنهم من الإلاء باصواتهم، بسبب غياب اسمائهم في سجلات المسجلين في اللوائح الانتخابية.

واعتبر موسى بريزات المفوض العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أن الملاحظين السبعة الذين سخرتهم الشبكة لملاحظة عملية الاقتراع، لم يشاهدوا تأثير أي تأثير على الناخبين من طرف الأحزاب السياسية خلال يوم الاقتراع، مضيفا أن العملية مرة بانتظام وسهولة.

وأضاف بريزات، أن نظام الانتخابي للمغرب متقدم، حيث بصر على دور الأحزاب، والتمسك بوجود المرأة والشباب في الحياة السياسية، مردفا أنهم لاحظوا وجود المرأة بكثافة في عملية الاقتراع وهذا تابع من شعورها بالمسؤولية، يقول المتحدث.

من جانبه أشار معن دعيس رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين، أنه بالرغم من بعض المخالفات التي سجلتها الشبكة، إلا أنه لم يكن هناك أي تدخل لتوجيه الناخبين، وأضاف أن عملية الاقتراع وحتى عملية الفرز عرفت إشراك جميع ممثلي الأحزاب السياسية.

ومن المرتقب أن تصدر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقريرا تفصيليا عن مراقبتها للانتخابات الجماعية والجهوية التي شهدتها المغرب، وسيرفع التقرير إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسيتضمن التقرير ملاحظات وتوصيات من المراقبين تتمحور حول مسائل لوجستية وتنظيمية قالت الشبكة إنها ستساهم في تلافي ثغرات حصلت في انتخابات الجمعة.



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME
Conseil national des droits de l'Homme

هسبريس
HESPRESS

الانتخابات .. إيجابيات وسلبيات



<http://www.hespress.com/videos/276279.html>

07/09/2015

Conseil national des droits de
l'Homme

4

www.cndh.org.ma



اليزمي ينتقد "العنف اللفظي" ومشاركة الأطفال في الحملات الانتخابية

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، أن الانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت الجمعة الماضية، مرت في ظروف عادية، سادت فيها "ضمانات الشفافية" بالرغم من رصد بعض التجاوزات التي "لا تطعن في نزاهة هذه الانتخابات"، مسجلا نمو لما أسماه "العنف اللفظي" من قبل قيادات بعض الأحزاب السياسية، مقابل تراجع "ملحوظ" في العنف المادي.

وبالرغم من تأكيده على أن عملية الاقتراع مرت في ظروف عادية، رصد اليزمي في ندوة عقدت مساء اليوم في مقر المجلس بالرباط، بعض الصعوبات المرتبة بمقروئية أوراق التصويت، كصعوبة التمييز بين اللوائح المحلية والجهوية، والتأشير على الخانات ذات الصلة.

ومن أبرز المؤاخذات التي سجلها CNDH في تقريره الأولي، مسألة استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية، حيث أكد على أن هذه الاستحقاقات عرفت مشاركة الأطفال بشكل متكرر، من خلال توزيع المنشورات والمساعدة في تثبيت الملصقات والمشاركة في اللجان التنظيمية للمهرجان والمسيرات الانتخابية، كما تورط الأطفال في بعض الأحيان في تمزيق الملصقات وكذا العنف اللفظي، مذكرا بتوصياته السابقة، التي تدعو إلى حظر كافة أشكال استعمال الأطفال في الحملات، واعتبار ذلك "مخالفة انتخابية قائمة الذات".

وفي ما يخص مسألة ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن التحليل الأولي لاستمارات الاقتراع، وقف على أن 53 في المائة من مكاتب التصويت، غير مجهزة بممرات تسهل لولوج الأشخاص في وضعية إعاقة، كما تمت معاينة بعض مكاتب التصويت في الطابق الأول في بعض المراكز، ولذلك "دعا المجلس السلطات العمومية إلى إيجاد حل لهذا المشكل في أفق الاستحقاقات المقبلة".

ورد على بعض الأحزاب التي شككت في نزاهة انتخابات الرابع من شتنبر، دعا ادريس اليزمي في ذات الندوة التي خصصت لتقديم التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، هذه الأحزاب إلى اللجوء إلى القضاء من أجل إنصافها.

وسجل المتحدث ذاته، نمو لما أسماه "العنف اللفظي" من قبل قيادات بعض الأحزاب السياسية، خلال التصريحات الصحفية والمهرجانات الخطابية التي قامت بها هذه الأحزاب أيام الحملة، مقابل تراجع "ملحوظ" في العنف المادي.

كما شدد اليزمي على أن القانون التنظيمي الجديد الخاص بالانتخابات، دفع في اتجاه "التمييز الإيجابي وتأنيث هذه الاستحقاقات الانتخابية"، حيث "لوحظ الأثر الإيجابي لهذه التدابير على مستوى ولوج النساء إلى الترشيحات، داعيا الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية".

ونوه المتحدث ذاته بدور وزارة الداخلية، بدءاً بنزع الطابع المادي عن طلبات التسجيل في اللوائح الانتخابية، والعمل بالتسجيل الإلكتروني الذي شكل 70 في المائة من مجموع الطلبات المقدمة في إطار العملية الاستثنائية لإعادة فتح باب التسجيل في اللوائح الانتخابية، وصولاً إلى حياد الإدارة.



وفي ذات السياق، شدد اليزمي على أن السلطات المركزية سهلت عملية الملاحظة التي أشرف عليها المجلس، مؤكدا بأنها "تفاعلت بشكل إيجابي وسريع مع كل الملاحظات التي أبدتها ملاحظو المجلس خلال يوم الاقتراع".

واعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن نسبة المشاركة التي تم تسجيلها "تؤشر على ارتفاع في الوعي لدى المواطنين بأهمية هذه الانتخابات من أجل تبير أفضل للشؤون المحلية"، مضيفا بأنه لاحظ تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات.

بدوره، قدم الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، عددا من التوصيات للحكومة والبرلمان من أجل اعمال المقتضيات الدستورية في هذا المجال.

ومن أبرز هذه التوصيات، التنصيص على حلول بديلة بتصويت المغاربة في الخارج، كالتصويت الإلكتروني أو التصويت بالمراسلة، وضرورة اعتبار مسألة استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية، "مخالفة انتخابية"، الى جانب استعمال ألفاظ تمييزية بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد، وغيرها من الأشكال التمييزية.

كما دعا إلى تهيئة مكاتب مؤقتة داخل المؤسسات السجنية لتسجيل المعتقلين الذين لا يوجدون في وضعية فقدان الأهلية الانتخابية، بالإضافة الى تقديم المساعدة لتسهيل التسجيل للأشخاص في وضعية اعاقه، وكذا تحديد آجال خاصة لتسهيل تسجيل الناخبين المستقرين بالمناطق الجبلية أو صعبة الولوج.

وأوصى الصبار، ببرمجة العمليات الاستثنائية للتسجيل في الحملات الانتخابية حسب أجندة تتيح للمسجلين الجدد تقديم ترشيحاتهم بمناسبة الاستحقاق الانتخابي، وكذا مواصلة عملية تعميم البطاقة الوطنية للتعريف، بالإضافة إلى تحسين مقروئية وإمكانية تتبع أوراق التصويت، واعتماد نظام قراءة هذه الأوراق بالنسبة للمكفوفين وضعاف البصر.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: الانتخابات مرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية وتم تسجيل 194 حالة عنف

on: 2015/09/06 7:31:31 مساءً in: أش واقع 1 تعليق

و م ع ///

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، اليوم الأحد بالرباط، أن انتخابات مجالس الجماعات والجهات المنظمة يوم 4 شتبر 2015 جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، معتبرا أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست "متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وأوضح اليزمي، في لقاء صحفي خصص لتقديم التقرير الأولي عن ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015، بحضور الأمين العام للمجلس محمد الصبار، وعدد من الملاحظين الدوليين، أن مرور الاقتراع في الظروف المشار إليها يمثل "محطة هامة" في سياق إعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية واعتماد قوانين تنظيمية جديدة متعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والتي تركز المبادئ الدستورية للتدبير الحر والتعاون والتضامن ومشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم.

وأضاف أن نسبة المشاركة في الاقتراع (53,67 بالمئة) تؤكد اهتماما فعليا للمواطنات والمواطنين بتدبير الشؤون العامة على المستوى الترابي، مشددا على أنه يتعين قراءة هذه النسبة باعتبار توسع الهيئة الناخبة الوطنية وطبيعة الرهانات الديمقراطية ذات الصلة بالجماعات الترابية وتسجيل تفاوتات في نسب المشاركة بين مختلف الجهات والجماعات.

وعلى صعيد متصل، ثمن المجلس، يضيف اليزمي، التعديلات المدرجة بمقتضى القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 في ما يتعلق بتقوية آليات التمييز الإيجابي الهادفة لدعم التمثيلية النسائية بمجالس الجماعات الترابية، مبرزا أن الأثر الإيجابي الأول لهذه التدابير لوحظ على مستوى ولوج النساء إلى الترشيحات.

وفي هذا السياق، دعا المجلس مجموع الأحزاب السياسية إلى تشجيع ترشيحات النساء المنتخبات لرئاسة مجالس الجماعات الترابية.

وضمن نفس المنطق، اعتبر المجلس أيضا أن المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجديدة ذات الصلة بتعليق الإعلانات الانتخابية تؤثر على الانتقال إلى نظام ليبرالي لتعليق الإعلانات الانتخابية يركز على حرية الإعلان وتحديد المناطق الممنوعة والخاضعة للإعلان الانتخابي المرخص.

غير أن المجلس، يقول اليزمي، سجل مشكلة بنيوية متعلقة بتوقيت إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات، حيث لم يتم، على سبيل المثال، نشر القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11 بشأن انتخاب مجالس الجماعات الترابية بالجريدة الرسمية إلا 41 يوما قبل يوم الاقتراع .

كما أن المرسوم الذي يحدد عدد المستشارين الواجب انتخابهم على مستوى كل جماعة خاضعة لنظام المقاطعات وكذا المرسوم المحدد للتنظيم الجديد لتعليق الإعلانات الانتخابية لم يتم نشرهما بالجريدة الرسمية إلا 37 يوما قبل يوم الاقتراع .

وذكر المجلس، حسب اليزمي، بأن أحد مستلزمات استقرار القانون الانتخابي تتمثل في أن العناصر الأساسية للقانون الانتخابي وخاصة النظام الانتخابي بحد ذاته وتقطيع الدوائر "لا يجب إدخال تعديلات بشأنها سنة على الأقل قبل الاقتراع"، مشيدا بكل الجهود المبذولة من أجل تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات الجماعية والجهوية.

من جهة أخرى، كشف التقرير الأولي للمجلس عن ثلاثة تحديات متعلقة بإعداد الهيئة الناخبة الوطنية، ويتعلق الأمر بداية برمجة العملية الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية والتي تزامن أجل انقضائها مع 25 غشت 2015 وهو موعد يصادف اليوم الثالث للحملة الانتخابية مما فوت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقديم ترشيحاتهم للانتخابات الجماعية والجهوية.

أما التحدي الثاني فيتعلق بضرورة الرفع من عدد النساء المسجلات باللوائح الانتخابية العامة وذلك بغية أن تعكس تركيب هذه اللوائح الواقع الديمغرافي، في حين يرتبط ثالث التحديات بمدى مقروئية ورقة التصويت وتسهيل عملية الاقتراع بشكل عام بالنظر إلى حجم الناخبين بدون مستوى تعليمي والذين تصل نسبتهم إلى حدود 45 بالمائة .

من جانب آخر، رصد المجلس تفاعل مختلف السلطات المعنية بتدبير الشكايات التي توصلت بها بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية، حيث مكن تحليل إحصائيات الشكايات المتوصل بها بشأن الحملة الخاصة بهذين الاستحقاقين الانتخابيين الوقوف على أن معدل المعالجة اليومية لتلك الشكاوي والبت فيها بلغت نسبة 78.73 في المائة.

وفي ما يهم العناصر الوقائية التي يعتبرها المجلس دالة بخصوص التنافس الانتخابي، فالأمر يتعلق بالأثر البيداغوجي لخطاب جلالة الملك بتاريخ 20 غشت، الذي بين على الخصوص طبيعة الانتداب الانتخابي والترابي، وأبرز مفهوم مسؤولية الناخبين والمسؤولية المواطنة للناخبات والناخبين، إلى جانب التجديد الكبير لعرض الترشيحات، حيث أن المرشحين والمرشحات الجدد مثلوا نسبة 78.8 في المائة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و64.3 بالمائة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجهوية.

وإلى جانب ذلك، شكلت النساء فعليا نسبة 21.94 بالمئة من مجموع الترشيحات للانتخابات الجماعية و38.64 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية. كما شهد عرض الترشيحات تشبيها متزايدا حيث إن الشباب أقل من 35 سنة مثلوا 29.41 بالمئة من نسبة الترشيحات للانتخابات الجماعية و26.89 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية، فضلا عن مشاركة الفاعلين الشباب المنحدرين من الديناميات الاجتماعية والسياسية في مختلف الأنشطة المرتبطة بالانتخابات (ترشيح، الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، المساعدة الانتخابية...).

أما في ما يتعلق بالتواصل الانتخابي، فقد لاحظ المجلس الاستعمال الواسع لتقنيات الاتصال الحديثة بما فيها شبكات التواصل الاجتماعية، حيث يشكل هذا المعطى منعطفا دالا في التواصل الانتخابي بالمغرب.

ومن بين الملاحظات الأولية للمجلس، التراجع العام للعنف الجسدي، إذ تم، بالنسبة للانتخابات الجماعية، تسجيل ما مجموعه 194 حالة عنف مرصودة من قبل الملاحظين لم تشكل حالات العنف الجسدي سوى نسبة 30 بالمئة في الوقت الذي لم تبلغ فيه نسبة هذا العنف سوى 29.5 بالمئة بالنسبة للانتخابات الجهوية.

وبالمقابل فإن الإحصائيات التي سلفت الإشارة إليها، يضيف التقرير، تبرز تناميا مقلقا للعنف اللفظي بكل أشكاله (السب والقذف، التمييز بسبب الجنس واللون، الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الاعتقاد).

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبهدف ملاحظة الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات الجماعية والجهوية من 22 غشت إلى 3 سبتمبر 2015 ثم اقتراع 4 شتنبر، قام بتعبئة 474 ملاحظة وملاحظ على مجموع التراب الوطني.

وقد عملت الفرق التي تمت تعبئتها على إعداد 7500 استمارة هي الآن قيد المعالجة في قاعدة معطيات موضوعة على الصعيد المركزي.

كما عقدت لجنة الاعتماد، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمشكلة من ممثلين عن أربعة قطاعات وزارية والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وخمس جمعيات، ستة اجتماعات. وقامت، إضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتماد 34 جمعية مغربية (3425 ملاحظ وست منظمات دولية 76 ملاحظ ودعوة 49 ملاحظا دوليا ممثلين عن الهيئات الدبلوماسية الخارجية والمنظمات البيحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ليلغ بذلك عدد الملاحظين والملاحظات الذين تم اعتمادهم على الصعيد الوطني 4024 ملاحظا وملاحظة، مقارنة مع 735 ملاحظا خلال انتخابات 2009.

وقد مكن المجهود المشترك للهيئات المعتمدة من ملاحظة أكثر من 22 ألف مكتب تصويت، أي ما يناهز 56 في المئة من مجموع مكاتب التصويت، وهو ما يتجاوز بكثير العتبة التي حددتها المعايير الدولية للملاحظة الانتخابية وهي 3 بالمائة.



الد 'CNDH' يُشيد باعتماد البطاقة الوطنية ويكشف استغلال الأحزاب للأطفال في حملاتهم الانتخابية

أشاد تقرير "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" "حلو الانتخابات الجماعية والجهوية، باعتماد وزارة الداخلية، مُسجلاً بإيجابية ما أسماه "التفعيل الصارم للمقتضيات التشريعية المحمددة للبطاقة الوطنية للتعريف كوثيقة رسمية مسموح بها للتصويت في الانتخابات".

وحسب تقرير المجلس، المقدم زوال اليوم الأحد بالرباط، فان انتخابات ال4 من شتنبر "جرت في جو من الضمانات الاساسية للحرية والنزاهة والشفافية".

واعتبر تقرير المجلس الذي حصل موقع Rue20.Com على نسخة منه، أن "الخروقات التي تمت ملاحظتها ليستمتوتارة من الناحية الاحصائية ولا تمس جوهرها بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وقدم كل من "ادريس اليزمي" الرئيس و "محمد الصبار" الأمين العام للمجلس، تقرير المجلس حول الحملات الانتخابية والظروف التي مرت فيها العملية الانتخابية ليوم الجمعة 4 شتنبر، حسب خلاصات لجنة الملاحظين الدوليين والوطنيين، اليوم الأحد بمقر المجلس بالرباط.

وكشف "الصبار" على أن المجلس اعتمد 474 ملاحظاً على مجموع التراب الوطني، فيما تم اعداد 7500 استمارة حالياً قيد المعالجة بالمقر المركزي.

وانتقد تقرير المجلس الفترة المخصصة لتمديد التسجيل في اللوائح الانتخابية، حيث اعتبر أنها فوتت الفرصة على المسجلين الجدد في اللوائح تقدم ترشيحاتهم للانتخابات الجماعية والجهوية، حيث صادفت نهايتها ثالث أيام الحملة الانتخابية.

وحسب الخلاصات الأولية للجنة الملاحظين، فان التقرير سجل استغلال الأحزاب بشكل كبير وغير قانوني الأطفال في حملاتهم الانتخابية، خاصة في توزيع المنشورات ونزع ملصقات الأحزاب المنافسة، وهي مخالفات انتخابية.

من جهة أخرى، رصد تقرير المجلس استغلال وسائل الدولة من سيارات وأليات الأشغال العمومية المملوكة من قبل الجماعات الترابية".

ودعى تقرير المجلس، الى الغاء اقتراع أبناء الجالية بالوكالة، مقترحاً اقتراعاً إلكترونياً أو عبر المراسلة.

كما دعى المجلس الى تقنين الحملات الانتخابية للأحزاب خلال الاستحقاقات المقبلة بشكل صارم لتفادي أي اختلالات في استغلال الأطفال والأليات العمومية من خلال عقود مع شركاء يتكفلون بالحملات الانتخابية بشكل قانوني.

ودعى المجلس أيضاً الى تمكين السجناء من أداء واجب التصويت في الانتخابات من خلال تمكينهم من صناديق انتخابية بالمؤسسات السجنية.

وانتقد المجلس أيضاً الورقة الفريدة، حيث اعتبر ان عدداً من المواطنين، وجدوا صعوبة بالغة في تمييز شعارات الأحزاب وقراءة محتوى الورقة الفريدة.

و حضر هذه الندوة عدد من أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعضاء عن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات وعدد من الملاحظين الدوليين المنتدبين من لدن هيئات ومنظمات دولية المعتمدة أو الذين وجه لهم المجلس الدعوة للمشاركة في عملية ملاحظة هذا الاستحقاق.

الصبار: لم يحدث ما يشكك في مصداقية الانتخابات

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الانتخابات الأخيرة مرت في أجواء "عادية"، مشيراً إلى تسجيل بعض المخالفات "لكنها لم تصل إلى حد التشكيك في مصداقية العملية الانتخابية".
ومن جهته، أوضح إدريس اليزمي، رئيس المجلس، أن الخروقات التي سجلت كانت "غير كافية للمس بنزاهة الانتخابات"، ودعا زعماء الأحزاب السياسية الذين صرحوا بأن العملية الانتخابية شابها خروقات جمّة، إلى اللجوء إلى القضاء.





المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME
Conseil national des droits de l'Homme

كيفاش TV

ملاحظة الانتخابات.. كيفاش وعلاش وشكون؟؟

كشف أحمد توفيق الزيني، مدير قطاع حقوق الإنسان في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن عدد الملاحظين في الانتخابات الجماعية والجهوية بلغ 4050، بينهم 125 ملاحظا دوليا.



<http://www.kifache.tv/elections/10701>

07/09/2015

Conseil national des droits de
l'Homme

14

www.cndh.org.ma

CNDH : le scrutin du 4 septembre s'est déroulé dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence

Le scrutin du 4 septembre s'est déroulé dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence

Les élections communales et régionales du 4 septembre se sont déroulées dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence, a souligné, dimanche à Rabat, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, estimant que les irrégularités observées "sont statistiquement peu fréquentes et n'entachent pas substantiellement la crédibilité et la sincérité du scrutin".

Le déroulement du scrutin dans les conditions précitées constitue "une étape importante" dans la mise en oeuvre des dispositions constitutionnelles relatives aux collectivités territoriales et des nouvelles lois organiques relatives aux régions, aux préfectures, aux provinces et aux communes, qui consacrent les principes constitutionnels de libre administration, de coopération, de solidarité et de participation des populations concernées à la gestion de leurs affaires, a indiqué M. El Yazami lors d'un point de presse consacré à la présentation du rapport préliminaire sur l'observation des échéances électorales de 2015.

Le taux de participation au suffrage du 4 septembre (53,67 pc) marque un intérêt réel porté par les citoyennes et les citoyens pour la gestion des affaires publiques au niveau territorial, a-t-il noté, soulignant que ce taux est à lire en tenant compte de l'élargissement du corps électoral national, de la nature des enjeux démocratiques relatifs aux collectivités territoriales et des disparités constatées dans les taux de participation d'une région et d'une commune à l'autre.

Dans le même sens, le Conseil salue, a ajouté M. El Yazami, la réforme introduite par la loi organique 34.15 modifiant et complétant la loi organique 59.11 en termes de renforcement des mécanismes d'action affirmative visant à renforcer la représentation des femmes au sein des assemblées territoriale, relevant que le premier impact positif de ces mesures a été constaté au niveau de l'accès des femmes aux candidatures.

Le CNDH appelle ainsi l'ensemble des partis politiques à encourager la candidature des femmes élues à la présidence des conseils des collectivités territoriales.

Par ailleurs, le conseil considère que les nouvelles dispositions législatives et réglementaires relatives à l'affichage électoral marquent le passage vers un système libéral d'affichage, basé sur la liberté par la définition à la fois de zones d'interdiction et d'autorisation de l'affichage.

Selon M. El Yazami, le Conseil soulève toutefois un problème structurel relatif à la temporalité de production des textes législatifs et réglementaires régissant les élections, relevant à titre d'exemple que la

loi organique 34.15 modifiant et complétant la loi organique 59.11 relative à l'élection des conseils des collectivités territoriales a été publiée au Bulletin officiel 41 jours avant la date du scrutin.

S'agissant du décret fixant le nombre de conseillers à élire au niveau de chaque ville soumise au régime des arrondissements ainsi que le décret fixant la nouvelle réglementation en matière d'affichage ont été publiés au Bulletin officiel 37 jours avant la date du scrutin.

Le CNDH rappelle, selon M. El Yazami, qu'une des exigences de la stabilité du droit électoral, et en particulier le système électoral proprement dit et le découpage des circonscriptions, "ne devraient pas pouvoir être modifiés moins d'un an avant une élection".

En outre, le rapport préliminaire du Conseil met en exergue 3 défis concernant la préparation du corps électoral national. Le premier est relatif à la programmation de l'opération exceptionnelle de l'inscription sur les listes électorales (dont la fin a coïncidé avec le 25 août 2015, à savoir le troisième jour de la campagne électorale), ce qui a privé les nouveaux inscrits de l'éventualité de se porter candidats aux élections communales et régionales.

Pour ce qui est du deuxième défi, il est celui de l'amélioration nécessaire du taux des femmes inscrites sur les listes électorales générales, afin que la composition de ces listes reflète la réalité démographique du pays, tandis que le troisième défi concerne la lisibilité des bulletins de vote et la facilitation de l'opération de vote en général, vu le taux des électeurs dans niveau d'instruction qui atteint 45 pc.

Sur un autre registre, le Conseil a constaté la réactivité des différentes autorités concernées en matière de gestion des plaintes reçues de leur part à l'occasion des élections communales et régionales, relevant que l'analyse des plaintes reçues à l'occasion de la campagne de ces deux échéances électorales a permis de constater que le taux quotidien moyen de liquidation des plaintes est de 78,73 pc.

Par ailleurs, en ce qui concerne les éléments significatifs ayant marqué ce double scrutin, le CNDH relève l'effet pédagogique du Discours de SM le Roi Mohammed VI du 20 août, qui a notamment clarifié la nature du mandat électif territorial et souligné la notion de redevabilité des élus et de responsabilité civique des électeurs, outre le renouveau global de l'offre de candidatures avec un taux de 78,8 pc du taux des nouvelles candidatures sur l'ensemble des candidatures au titre des élections communales et de 64,3 pc de l'ensemble de candidatures au titre des élections régionales.

D'autre part, les femmes représentent 21,94 pc de l'ensemble des candidatures au titre des élections communales et 38,64 pc au titre des élections régionales. La participation des jeunes acteurs issus des dynamiques sociales et politiques aux différentes activités liées aux élections (candidatures, observation neutre et indépendante, assistance électorale).

En ce qui concerne la communication électorale, le Conseil note le recours massif aux nouvelles

technologies de l'information et de la communication, y compris les réseaux sociaux. Ce recours marque un tournant décisif dans la communication électorale au Maroc.

Le constat préliminaire établi par le CNDH confirme une régression globale de la violence physique. Pour les élections communales, sur les 194 cas de violence rapportés par les observateurs, 30 pc uniquement relèvent de la violence physique. Le taux est de 29,5 pc pour les élections régionales.

Les statistiques précitées montrent néanmoins une prévalence inquiétante de la violence verbale sous ses différentes formes (propos diffamatoires et calomnieux, propos discriminatoires en raison du sexe, de la couleur, ou en raison de l'origine sociale et régionale ou des croyances).

Le CNDH a procédé du 22 août au 3 septembre 2015 à l'observation de la campagne des élections des conseils communaux et régionaux, puis du scrutin du vendredi 4 septembre. A cet effet, le Conseil a déployé 474 observateurs sur la totalité du territoire national. Les équipes mobilisées ont ainsi renseigné plus de 7.500 questionnaires en cours de traitement par la base de données installée au niveau central.

De son côté, la Commission d'accréditation présidée par le CNDH et composée à la fois par des représentants de quatre départements ministériels et la Délégation interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) de l'ICPC et de cinq associations, a tenu au total 6 réunions et accrédité, outre le CNDH, 34 associations marocaines (3.425 observateurs) et six organisations internationales (76 observateurs).

Le CNDH a par ailleurs invité 49 observateurs internationaux, représentant des missions diplomatiques étrangères, des organisations intergouvernementales et des institutions nationales des droits de l'Homme.

Au total, 4.024 observateurs ont été ainsi mobilisés. L'effort conjugué de l'ensemble des instances accréditées a permis ainsi l'observation de plus d'environ 22.000 bureaux de vote sur 39.320, soit 56 pc des bureaux de voté, ce qui dépasse largement le seuil fixé par les standards internationaux de l'observation à savoir 3 pc.



مجلس الزمي يحدد مطلب تصويت حاملي السلاح و السجناء و الأجانب

حدد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان مطلب تصويت حاملي السلاح و السجناء و المهاجرين بالمغرب. و اعتبر اليزمي خلال ندوة لتقديم تقرير أولي حول ملاحظة انتخابات رابع شتنبر، أن المطلب يقتضي فتح نقاش و نقاشا يأخذ بعين الاعتبار كل الآراء ، معتبرا أن وجهة نظر المجلس واضحة .

و فيما يخص توصيات المجلس الى البرلمان و الحكومة، اوصى الاخير بضرورة استقرار القانون 6 أشهر على الأقل قبل الاستحقاق الانتخابي المعني .

-التنصيص على حلول بديلة لتصويت المغاربة المقيمة بالخارج (التصويت الالكتروني، التصويت بالمراسلة)؛

- اعتبار الأعمال التالية مخالفات انتخابية قائمة الذات: استغلال الأطفال في الحملة الانتخابية وكذا استعمال ألفاظ ذات تمييزية بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي كيفما كان؛

- مواصلة مسلسل ضبط الاقتصاد الانتخابي بادراج مقتضيات قانونية تلزم وكيل اللائحة بالجماعات الخاضعة لنظام الاقتراع اللاتحي وبالجماعات الترابية الأخرى بفتح حساب بنكي وحيد خاص بمصاريف الحملة الانتخابية وتعيين وكيل محاسباتي مكلف بتدبير ميزانية الحملة الانتخابية

- إخضاع مساعدي ومساعدات الحملة الانتخابية، للعقود المحددة المدة بمقتضى القانون

- تقوية حماية المعطيات ذات الطبيعة الشخصية في إطار العمليات الانتخابية وذلك بإعمال التوجيهات المتضمنة في المداولة رقم 108-

2015 بتاريخ 14 يوليوز 2015 للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، المتعلقة بمعالجة المعطيات ذات الطبيعة الشخصية المستعملة من قبل الأحزاب السياسية واتحاداتها أو تحالفاتها والتنظيمات المهنية والنقابية والمنتخبين والمرشحين لوظائف انتخابية وذلك لأغراض التواصل السياسي كما أوصى الحكومة بتهيئة مكاتب مؤقتة داخل المؤسسات السجنية لتسجيل المعتقلين الذين لا يوجدون في وضعية فقدان الأهلية الانتخابية؛ بعث القطاع الحكومي المكلف بالداخلية، بمناسبة كل عملية انتخابية، لدورية لكافة ممثلي الإدارة الترابية، تذكراً بأحكام الظهير رقم 1-58-377 المؤرخ ب 15 نونبر 1958 (المتعلق بالتجمعات العمومية)، و تطبيقه بخصوص التظاهرات الداعية إلى عدم المشاركة في الانتخابات.

- برمجة العمليات الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية حسب أجنحة تتيح للمسجلين الجدد تقديم ترشيحاتهم بمناسبة الاستحقاق الانتخابي ذو الصلة

- ضمان، عبر مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية، ترجمة كل الخدمات السمعية البصرية ذات الصلة بالانتخابات إلى لغة الإشارات

- مواصلة عملية تعميم البطاقة الوطنية للتعريف

و قد قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعبئة 474 ملاحظة و ملاحظ على مجموع التراب الوطني. وقد عملت الفرق التي تمت تعبئتها على إعداد 7500 استمارة هي الآن قيد المعالجة في قاعدة معطيات موضوعة على الصعيد المركزي.

ومن جهتها عقدت لجنة الاعتماد، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمشكلة من ممثلين عن أربع قطاعات وزارية و المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، الهيئة الوطنية للنزاهة و الوقاية من الرشوة و محاربتها، وخمس جمعيات، ست اجتماعات وقامت باعتماد، إضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 34 جمعية مغربية (3425 ملاحظ (ة)) وست منظمات دولية (76 ملاحظ (ة)). كما عمل المجلس على دعوة 49 ملاحظا دوليا ممثلين عن الهيئات الديبلوماسية الخارجية والمنظمات البيروقراطية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي الجمل فقد تمت تعبئة 4024 ملاحظ (ة).

و قد تمكنت الهيئات المعتمدة من ملاحظة أكثر من 22000 مكتب تصويت، أي ما يناهز 56 % من مجموع مكاتب التصويت، و هو ما يتجاوز بكثير العتبة التي حددها المعايير الدولية للملاحظة الانتخابية و هي 3 بالمائة.

<http://www.zoompresse.com/news7717.html>

الصبار: العنف اللفظي ارتفع خلال الإنتخابات



<http://www.alyaoum24.com/videos/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%81%D8%B8%D9%8A-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE>

Les élections locales se sont déroulées dans climat offrant les garanties essentielles de liberté (CNDH)

Les élections des conseils régionaux et communaux du 4 septembre 2015 se sont déroulées dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence, affirme le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

Dans un rapport préliminaire, présenté lors de sa conférence de presse de ce weekend sur les résultats de cette consultation électorale, le CNDH estime que "les irrégularités observées sont statistiquement peu fréquentes et n'entachent pas substantiellement la crédibilité et la sincérité du scrutin".

Il considère, par ailleurs, que le taux de participation (53,67%) marque un intérêt réel porté par les citoyennes et les citoyens à la gestion des affaires publiques au niveau territorial.

Après avoir salué les efforts déployés, aux niveaux légal, réglementaire et technique pour assurer le succès de ce rendez-vous électoral, le CNDH relève le recours massif, au cours de la campagne électorale, aux nouvelles technologies de l'information et de la communication, y compris les réseaux sociaux.

Le conseil confirme, par ailleurs, une régression globale de la violence physique, soulignant que sur les 194 cas de violence rapportés par les observateurs, 30% uniquement relèvent de la violence physique.

Le CNDH qui note une adaptation progressive des acteurs à la nouvelle réglementation concernant l'affichage électoral, a constaté également l'utilisation de la langue amazighe dans 62 % des affiches électorales observées.

<http://www.barlamane.com/fr/les-elections-locales-se-sont-deroulees-dans-climat-offrant-les-garanties-essentielles-de-liberte-cndh/>



اليزمي ينتقد استعمال ألقاب نابية واستغلال الأطفال في الحملات الانتخابية ويوصي بضمان مشاركة عريضة للكتلة الناجبة

قال إدريس اليزمي، رئيس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، عشية الأحد 6 غشت، خلال معرض تصريحاته بالندوة التي عقدها المجلس لتقديم تقريره الأولي حول مراقبته للانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت يوم الجمعة الماضي. أن الخروقات التي تم رصدها لم تمس جوهرها بنزاهة وسلامة ونزاهة الاقتراع.

ونوه اليزمي، بالظروف الإيجابية التي مر فيها الاقتراع، والذي يمنح الضمانات الأساسية للحرية والنزاهة والشفافية، إضافة إلى الاهتمام الفعلي للمواطنين والمواطنات بتدبير الشؤون العامة على المستوى المحلي، والذي تعكسه نسب المشاركة البالغة 53.67 بالمئة، وفق تقرير المجلس. بالإضافة إلى تامين الجهود التي قامت بها السلطات المكلفة بالإشراف وتتبع العمليات الانتخابية، والتي وصف إدريس اليزمي تدخلاتها بالفورية، خاصة فيما يتعلق بالشكايات المقدمة إبان الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية.

وسجل تقرير المجلس، تراجع استغلال أماكن العبادة في الحملات الانتخابية، وتراجع مستوى العنف المادي، مقابل ارتفاع العنف اللفظي في الخطاب السياسي لمختلف الأحزاب السياسية، سواء في تجمعاتها الخطابية أو حواراتها الإعلامية، وهو ما يبعث على القلق المتزايد، وفق إدريس اليزمي.

أما بالنسبة للأشخاص في حالة إعاقة، فأشار اليزمي، إلى محدودية الولوجيات بمكاتب ومراكز التصويت، التي لم تحترم 53% منها الأشخاص في حالة إعاقة ما صعب عليهم ممارسة حقهم في المشاركة، إضافة إلى عدم متابعة العملية الانتخابية عبر نظام لغة الإشارات. ودعا المجلس الحكومة إلى ضرورة تحسين مقروئية وتبعية أوراق التصويت، خاصة بالنسبة للمكفوفين وضعاف البصر عبر اعتماد نظام قراءة خاص بهم.

ورغم تسجيله للأجواء السلمية التي طبعته المحطة الانتخابية، إلا أن التقرير الأولي للمجلس، سجل مجموعة من النواقص التي شابت العملية، والتي قال المجلس إنه يجب تداركها في الاستحقاقات المقبلة، خاصة المتعلقة بتوقيت إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للانتخابات، والتي قال اليزمي أنه من المفترض أن تكون جاهزة سنة قبل الاستحقاقات، إضافة إلى تأخير نشر المرسوم المحدد للتنظيم الجديد لتعليق الإعلانات الانتخابية، بالجرادة الرسمية حيث لم ينشر إلا 37 يوما قبل يوم الاقتراع. إدريس اليزمي،

وأوصى المجلس، البرلمان، إلى ضرورة استقرار القانون الانتخابي عبر المصادقة على القوانين المتعلقة بالعناصر الأساسية للقانون الانتخابي، خاصة النظام الانتخابي بحد ذاته والتقطيع الدوائر الانتخابية على الأقل لستة أشهر قبل الاستحقاق الانتخابي، والعمل على ضمان مشاركة عريضة من الكتلة الناجبة في ممارسة حقها الدستوري، من خلال التنصيب على حلول بديلة لتصويت المغاربة المقيمة بالخارج عبر التصويت الإلكتروني والتصويت بالمراسلة.

كما دعا المجلس، البرلمان، إلى اعتبار استغلال الأطفال في الحملات الانتخابية، الذي لوحظ بشكل مكثف، واستعمال ألقاب ذات طبيعة تمييزية، مخالفة انتخابية.



وعن التوصيات التي وجهها "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" للحكومة، فقد دعاها إلى ضرورة تهيئة مكاتب مؤقتة داخل السجون، للسماح للمعتقلين الذين لم تصدر أحكام تحرمهم من ممارسة حقوقهم المدنية بالمشاركة في الاستحقاقات. وتحديد آجال خاصة للكتلة الناجبة القاطنة بالمناطق الجبلية أو الصعبة الولوج، في إطار ما وصفه محمد الصبار نائب رئيس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" بالتمييز الجغرافي الإيجابي. وأضاف الصبار انه على الحكومة، برمجة العمليات الاستثنائية للتسجيل في اللوائح الانتخابية حسب أجنحة تتيح للمسجلين الجدد بتقديم ترشيحاتهم.

ويذكر ان عدد الملاحظين سجل ارتفاعا كميًا بمشاركة 4024 ملاحظ وملاحظة مقارنة مع عدد الملاحظين في الانتخابات الجماعية لسنة 2009 ، ممثلين عن جمعيات مغربية و هيئات دبلوماسية ومنظمات أجنبية، ساهموا في متابعة الاستحقاقات الجماعية بمختلف مراحلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عباً خلال مراقبته للاستحقاقات منها 474 ملاحظة وملاحظ، عباهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان وخاضوا 6 دورات تكوينية استفاد منها 1200 ملاحظ، وتكوين مكونين قاموا بدورهم بتأطير ورشات تكوينية على مستوى الجهات لفائدة الفاعلين الجمعويين المعنيين بعملية الملاحظة.



De nouvelles élites à l'épreuve de la mise en oeuvre effective du chantier de la régionalisation

Alors que les partis politiques marocains ayant participé aux élections communales et régionales du 4 septembre, font le bilan de leurs succès et échecs, une nouvelle ère s'ouvre devant la région en tant que collectivité territoriale confortée par la Constitution de 2011 pour devenir la pierre angulaire de l'équilibre entre l'administration centrale et les initiatives locales et régionales.

Indépendamment de leurs appartenances politiques, les élites qui prendront en charge les 12 régions du Royaume doivent être conscientes de la responsabilité historique qui repose sur elles à un moment où les textes régissant la régionalisation accordent à la région, en tant que collectivité territoriale, tous les moyens juridiques et financiers pour jouer son rôle de locomotive de développement.

L'aboutissement du chantier de la régionalisation avancée repose sur le dynamisme de conseils régionaux, sources d'initiatives innovantes et force de proposition renouvelée, disposant d'une grande capacité à valoriser les potentialités de la région et de prospecter les opportunités de son progrès pour s'ériger en un espace de croissance et de développement économique, social, culturel,

de solidarité et de citoyenneté.

Il s'agit bel et bien d'une étape constitutive qui augure d'une nouvelle vision de la gestion territoriale et une relation de complémentarité entre l'administration centrale et les unités régionales, qui ont été conçues géographiquement selon les principes de l'homogénéité, de la complémentarité et de la solidarité entre les composantes culturelles et les ressources économiques et humaines afin d'enclencher une dynamique de développement dans le cadre des principes de l'indépendance, de la proximité et de la revalorisation des spécificités de chaque région.

Après la répartition des 678 sièges à pourvoir lors du scrutin du 4 septembre, les élites élues sont désormais conscientes que le succès de leur mission dépend d'un enjeu national d'envergure qui n'est autre que le projet d'autonomie proposé par le Maroc comme un cadre pour résoudre la question du Sahara.

Ainsi, les conseils régionaux, qui jouissent de nouvelles compétences, sont devant l'épreuve de mettre en oeuvre une nouvelle gestion qui dépasse le modèle traditionnel basé auparavant sur la dépendance de l'administration centrale. Les régions sont également invitées à construire l'avenir à travers la concurrence agissante et la présentation de programmes

de développement attractifs et inédits. A rappeler que la Constitution de 2011 a consacré son neuvième titre aux collectivités territoriales déclinées en régions, préfectures, provinces et communes. Pour consolider la démocratie locale, la Loi fondamentale stipule que les Conseils des régions et des communes sont élus au suffrage universel direct.

L'article 136 de la Constitution indique que l'organisation régionale et territoriale du Royaume repose sur les principes de libre administration, de coopération et de solidarité. Elle assure la participation des populations concernées à la gestion de leurs affaires et favorise leur contribution au développement humain intégré et durable. De son côté, l'article 143 souligne que la région assure, sous l'impulsion du président du Conseil régional, un rôle prééminent par rapport aux autres collectivités, dans le respect des compétences propres de ces dernières. Dans un souci de renforcer l'indépendance et la centralisation du rôle de la région dans sa relation avec le pouvoir central, l'article 145 note que les walis et gouverneurs assistent les présidents des collectivités territoriales et notamment les présidents des Conseils régionaux dans la mise en oeuvre des plans et des programmes de développement.



La participation des femmes au processus électoral, un indicateur «très fort» du progrès démocratique du Maroc

La participation des femmes, aux côtés des hommes, au processus électoral est un indicateur «très fort» du progrès démocratique du Maroc, a indiqué, samedi à Rabat, Sabra Bano, chef de mission au sein de l'organisation Gender Concerns International (GCI). Lors d'un point de presse tenu en vue de présenter les premiers résultats du rapport d'observation du GCI, selon une approche genre, des élections communales et régionales du 4 septembre, Mme Bano a relevé que l'organisation est en mission au Maroc pour observer la représentativité politique des femmes à différents niveaux et à toutes les étapes du processus électoral, en tant qu'électrices, candidates et responsables de l'opération de vote. «Nous avons choisi cinq grandes villes et régions avoisinantes pour réaliser cette mission d'observation, dont le rôle consiste à avoir une idée précise et réelle sur la présence de la femme marocaine

dans les élections», a souligné Mme Bano, relevant que les femmes ont afflué massivement vendredi, avec leurs familles, en groupes ou toutes seules, aux bureaux de vote pour choisir leurs élus. Les femmes avaient un accès libre au sein et en dehors des bureaux de votes et aucun indice de pression contre elles n'a été observé, a-t-elle noté. Mme Bano a ainsi félicité le ministère de l'Intérieur, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et toutes les composantes de la société marocaine (femmes et hommes) pour la réussite de ces «élections historiques». Cette mission d'observation, menée en coordination avec des associations marocaines, fera l'objet d'un rapport final détaillé qui sera publié dans les prochaines semaines, a-t-elle précisé, formulant le souhait de voir ses recommandations contribuer à la consolidation du processus démocratique du Maroc et au renforcement du leadership féminin,

notamment sur le plan politique. Elle a, par ailleurs, appelé à promouvoir la participation effective des femmes au processus de prise de décision et de gestion des affaires publiques. La GCI est une organisation internationale de développement basée à la Haye, en Hollande. Ouvrant en faveur de l'encouragement des femmes en tant qu'agents de changement et de développement, elle soutient la pleine intégration des femmes dans les processus électoraux, les positions de décision et dans d'autres processus vitaux pour déterminer l'avenir de leur pays. La GCI avait mené une première mission d'observation au Maroc dans le cadre des élections législatives 2011. Des missions d'observation des élections basées sur l'approche Genre ont également été menées dans d'autres pays, à savoir la Tunisie, le Pakistan, l'Afghanistan et la Libye.



Plus de 4.000 observateurs, dont 125 étrangers, ont suivi les élections

Quelque 4.024 observateurs, dont 125 étrangers, ont suivi les élections communales et régionales du 4 septembre dans toutes les provinces et préfectures du Royaume, a indiqué, dans la nuit de vendredi à samedi, le ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad.

«Le nombre des observateurs ayant suivi cette opération électorale a atteint 4.024 personnes, dont 3.425 appartenant aux associations et organisations nationales, et 474 relevant

du Conseil national des droits de l'Homme, outre 125 observateurs étrangers», a précisé le ministre lors d'un point de presse consacré à la présentation des résultats partiels et provisoires de ces échéances, ajoutant que ces observateurs ont «couvert les bureaux de votes au niveau de toutes les provinces et préfectures du Royaume».

«En consécration de l'expérience marocaine en matière d'observation électorale et en application des dis-

positions de la loi N 30-11 relative à la fixation des conditions et des modalités d'observation indépendante et neutre des élections, le ministère de l'Intérieur a pris toutes les mesures et fourni toutes les informations relatives au déroulement de l'opération électorale, en coordination avec le Conseil national des droits de l'Homme, pour permettre à ces observateurs de s'acquitter de leur mission dans les meilleures conditions», a souligné M. Hassad.

ATTENTAT DE CHARLIE

«Ce qui nous somme»

Nous aussi, nous connaissons les valeurs...

Par Driss EL YAZAMI



Ancien du groupuscule très virulent d'extrême gauche Ilal Amam (dit des Frontistes) expulsé de France pour une grève de sans-papiers tombé en prison au Maroc, puis reparti pour résider clandestinement dans l'Hexagone pendant qu'il était lourdement condamné par contumace au Maroc, Driss El Yazami évolue vers les droits de l'Homme. Secrétaire général de la Fédération internationale de droits de l'Homme, une décennie après sa contumace, il est nommé à l'IER (qui auditionne publiquement et dédommage les victimes de la répression), puis il préside le Conseil consultatif des Marocains de l'étranger. En 2011, en pleine manifestation du «Printemps arabe», il prend la direction du Conseil national des droits de l'Homme. Enormes polémiques avec ses anciens camarades et avec les nouveaux contestataires! Il faut avancer le droit en matière d'obéissance due par les militaires, de traitement des clandestins... (Ph. L'Economiste)



Deux vues du Forum mondial des droits de l'Homme à Marrakech (novembre 2014): les officiels à l'intérieur, les protestations à l'extérieur. L'un peut aller avec l'autre, alimentant les progrès des droits de l'Homme. El Yazami a inventé d'«automatisations» appliquée à la politique, en organisant au Maroc les congrès internationaux que redoutent ceux qui craignent des coups bas (à juste raison) sur le sujet des droits de l'Homme: résultat, tout le monde avance (Ph. L'Economiste)



AINSI, nous somme-t-on -nous devons même si nous n'éions pas sommés- de réagir, quels que soient notre statut social, notre origine, nos convictions, nos petits et grands problèmes publics et intimes. Nous le devons, même s'il y a parfois chez ceux qui nous somment une sorte de morgue insupportable, pour ce que leur discours charrie comme amalgames et ignorance de la complexité du monde et de ce que nous sommes dans ce monde.

Nous le devons parce que la vie de chaque membre de la communauté humaine nous importe (...)

1- Nous savons la valeur de la liberté d'expression, parce que nous avons payé dans notre chair et que nous nous battons pour son affermissement définitif sur cette rive;

2- Nous savons la valeur de l'égalité, parce que nous vivons les ravages des inégalités et que nous cherchons à abolir;

3- Nous savons la valeur de la fraternité humaine, parce que nous avons nous-mêmes senti ce qu'est le racisme, le rejet, le mépris(...)

L'enjeu dans les mois et les années à venir est de bien cerner ces valeurs, de les retrouver en fait, et de renforcer le consensus universel à leur profit (...) d'approfondir la délibération universelle sur ce qu'est le patrimoine commun de l'humanité. (...Mais) nous voyons bien que l'enjeu au fond est bien celui de l'appropriation, autrement dit le degré d'imprégnation des sociétés par ces valeurs proclamées, les usages sociaux et politiques (...)

Précision importante: il ne s'agit pas en ce qui nous concerne de remettre en cause et en aucune manière l'universalité des valeurs, mais comment en faire un bien commun et effectif de l'humanité? Comment à la fois se battre contre une certaine conception impérialiste de l'universalisme et cette proclamation des spécificités, arborée pour contest-

ter telle ou telle disposition? (...). Sans peur, avec les armes de la raison, de la confiance en la puissance de l'échange et de la confrontation des idées et avec l'éthique du doute et du respect. Avancer pas à pas, attentifs aux réalités des acteurs (...) chaque société réagit évidemment en fonction de son histoire nationale, de ses élites politiques et de leurs rivalités, de ses acteurs sociaux et de leur capacité à influencer sur le cours des événements (...) Il ne peut y avoir de dialogue universel et de victoire contre les terroristes sans cet effort exigeant de connaissance et d'intelligibilité. □

Méthode d'appropriation

UN mois avant les attentats de Paris, le message royal au Forum mondial des droits humains résonne tout particulièrement:

«(...) l'universalisme (des droits de l'Homme) en marche se heurte à des dérives (...) le repli sur soi, le rejet de l'autre et l'intolérance, basés sur des motifs ethniques ou sur une lecture perversité des nobles messages religieux, aboutissent à des violations flagrantes des droits fondamentaux et notamment du principe sacré du droit à la vie. (...) l'universalité ne saurait être remise en cause. Pour autant, loin d'être l'expression d'une pensée et d'un modèle unique, l'universalité doit être, la résultante d'une dynamique d'adhésion progressive (...) individuelle et collective, où les traditions nationales et culturelles trouvent naturellement leur place, ni contre ni à côté, mais autour d'un socle de valeurs indérogables. L'universel ainsi enrichi gagne en légitimité lorsqu'il représente et protège la diversité de l'humanité, et quand tous les peuples et toutes les cultures le façonnent et se l'approprient» □

Mardi: Pr. Ali Benmakhlof
 Laissons les idées mourir
 à notre place

Pour réagir à cet article:
courrier@economiste.com

Élections : Les grandes lignes du rapport du **CNDH**

Les élections communales et régionales du 4 septembre se sont déroulées dans un climat de liberté et de transparence, a souligné, dimanche à Rabat, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami. Il a ainsi estimé que les irrégularités observées «sont statistiquement peu fréquentes et n'entachent pas substantiellement la crédibilité et la sincérité du scrutin».

El Yazami présentait le rapport préliminaire sur l'observation des échéances électorales de 2015.

Réagissant au taux de participation de 53,67%, le CNDH y voit un «intérêt réel porté par les citoyennes et les citoyens à la gestion des affaires publiques au niveau territorial».

El Yazami fait remarquer que ce taux est à lire en tenant compte de l'élargissement du corps électoral national, de la nature des enjeux démocratiques relatifs aux collectivités territoriales et des disparités constatées dans les taux de participation d'une région et d'une commune à l'autre.

Par ailleurs, selon El Yazami, le CNDH soulève toutefois un problème structurel relatif à la temporalité de production des textes législatifs et réglementaires régissant les élections. Il relève à titre d'exemple que la loi organique 34.15 modifiant et complétant la loi organique 59.11 relative à l'élection des conseils des collectivités territoriales a été publiée au Bulletin officiel 41 jours avant la date du scrutin.

En outre, le rapport préliminaire du CNDH met en exergue 3 défis concernant la préparation du corps électoral national. Le premier est relatif à la programmation de l'opération exceptionnelle de l'inscription sur les listes électorales (dont la fin a coïncidé avec le 25 août 2015, à savoir le troisième jour de la campagne électorale), ce qui a privé les nouveaux inscrits de l'éventualité de se porter candidats aux élections communales et régionales.

Pour ce qui est du deuxième défi, il est lié à l'amélioration nécessaire du taux des femmes inscrites sur les listes électorales générales, afin que la composition de ces listes reflète la réalité démographique du pays.

Quant au troisième défi, il concerne la lisibilité des bulletins de vote et la facilitation de l'opération de vote en général.

Sur un autre registre, le Conseil a constaté la réactivité des différentes autorités concernées en matière de gestion des plaintes reçues de leur part, à l'occasion des élections communales et régionales. Et de relever que l'analyse des plaintes reçues à l'occasion de la campagne de ces deux échéances électorales a permis de constater que le taux quotidien moyen de liquidation des plaintes est de 78,73%.

<http://www.leseco.ma/maroc/36458-elections-les-grandes-lignes-du-rapport-du-cndh.html>

Plus de 4.000 observateurs, dont 125 étrangers, ont suivi les élections du 4 septembre (officiel)

Quelque 4.024 observateurs, dont 125 étrangers, ont suivi les élections communales et régionales du 4 septembre dans toutes les provinces et préfectures du Royaume, a indiqué, dans la nuit de vendredi à samedi, le ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad.

"Le nombre des observateurs ayant suivi cette opération électorale a atteint 4.024 personnes, dont 3.425 appartenant aux associations et organisations nationales, et 474 relevant du **Conseil national des droits de l'Homme**, outre 125 observateurs étrangers", a précisé le ministre lors d'un point de presse consacré à la présentation des résultats partiels et provisoires de ces échéances, ajoutant que ces observateurs ont "couvert les bureaux de votes au niveau de toutes les provinces et préfectures du Royaume".

"En consécration de l'expérience marocaine en matière d'observation électorale et en application des dispositions de la loi N 30-11 relative à la fixation des conditions et des modalités d'observation indépendante et neutre des élections, le ministère de l'Intérieur a pris toutes les mesures et fourni toutes les informations relatives au déroulement de l'opération électorale, en coordination avec le Conseil national des droits de l'Homme, pour permettre à ces observateurs de s'acquitter de leur mission dans les meilleures conditions", a souligné M. Hassad.

http://www.atlasinfo.fr/Plus-de-4-000-observateurs-dont-125-etrangers-ont-suivi-les-elections-du-4-septembre-officiel_a64747.html

07/09/2015

Conseil national des droits de
l'Homme

40

www.cndh.org.ma

LE 7E ART MAROCAIN SE PROJETTE EN COLOMBIE

Le cinéma marocain s'exporte à l'autre côté de l'Atlantique et s'affiche à Bogota et à Medellin pour la 3ème édition du Cinéma marocain et des droits de l'Homme.

Après une première édition à Madrid puis à Barcelone, en janvier dernier, sous le thème "Después de Tanger : le Maroc aujourd'hui", le cycle du cinéma marocain et des droits de l'Homme a élu domicile à Bogota et à Medellin depuis le 1er jusqu'au 29 septembre, avec la projection de plusieurs courts et longs métrages, ainsi que des documentaires.

Cette manifestation est le fruit d'un partenariat entre les associations ARTEDEA et CAPAIUC, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, le Centre cinématographique marocain (CCM), l'Université Mohammed V de Rabat, le ministère de la Culture de Colombie, la cinémathèque de Bogota, les mairies de Bogota et Medellin, et les universités de Tadeo et d'Antioquia.

L'écrivain El Arbi el Harti et Leonor Esguerra dirigent ce cycle. Celui-ci consiste en une réflexion maroco-colombienne sur la mémoire historique et les processus politiques réciproques, et a pour dessein de rompre avec les stéréotypes et de mettre en exergue la nouvelle production cinématographique marocaine, engagée en matière de droits de l'Homme et de démocratie.

Une pléiade de cinéastes, réalisateurs et acteurs seront présents à l'occasion. Notamment le directeur du CCM, Sarim Fassi El Fihri, le président de l'Université Mohammed V de Rabat, Said Amzazi, la secrétaire générale de la FIDH, Amina Bouayach, ainsi que des militants et académiciens colombiens.

A l'affiche de cette troisième édition, "Les yeux secs" de Narjiss Nejjar, "Nos lieux interdits" de Leila Kilani, "Casanegra" de Noureddine Lakhmari, "Les chevaux de Dieu" de Nabil Ayouch ; "Rock the Casbah" de Leila Marrakchi, "L'Orchestre des aveugles" de Mohamed Mouftakir, "Leur nuit" de Narrimane Benaissa, "Nuit entr'ouverte" de Tala Hadid...

En marge des projections, des débats et des ateliers sont également au programme.

<http://www.le360.ma/fr/culture/le-7e-art-marocain-se-projette-en-colombie-50339>

Elections: les failles du scrutin du 4 septembre décryptées par le CNDH

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a pointé du doigt plusieurs failles relatives aux dernières élections et a proposé trois défis à relever.

"Le taux de participation au suffrage du 4 septembre (53,67%) marque un intérêt réel porté par les citoyennes et les citoyens pour la gestion des affaires publiques au niveau territorial", a jugé Driss El Yazami, président du CNDH, lors d'un point de presse consacré à la présentation du rapport préliminaire sur l'observation des échéances électorales de 2015. Le déroulé des élections est jugé globalement positif. Le constat établi par le CNDH confirme une régression globale de la violence physique. Concernant les élections communales, sur les 194 cas de violence rapportés par les observateurs, 30% uniquement relèvent de la violence physique. Le taux est de 29,5% pour les élections régionales. Mais le processus électoral a souffert nombre de dysfonctionnements.

Violence verbale

"Les statistiques précitées montrent néanmoins une prévalence inquiétante de la violence verbale sous ses différentes formes (propos diffamatoires et calomnieux, propos discriminatoires en raison du sexe, de la couleur, ou en raison de l'origine sociale et régionale ou des croyances)", note le CNDH. Le Conseil soulève également un problème structurel relatif à la temporalité de production des textes législatifs et réglementaires régissant les élections, relevant à titre d'exemple que la loi organique 34.15 modifiant et complétant la loi organique 59.11 relative à l'élection des conseils des collectivités territoriales a été publiée au Bulletin officiel 41 jours avant la date du scrutin.

Le décret fixant le nombre de conseillers à élire au niveau de chaque ville soumise au régime des arrondissements et le décret fixant la nouvelle réglementation en matière d'affichage ont été publiés au Bulletin officiel 37 jours avant la date du scrutin, déplore le CNDH. El Yazami rappelle que le système électoral proprement dit et le découpage des circonscriptions, "ne devraient pas pouvoir être modifiés moins d'un an avant une élection".

Trois défis à relever

Le rapport préliminaire du Conseil met en exergue 3 défis concernant la préparation du corps électoral national. Le premier est relatif à la programmation de l'opération exceptionnelle de l'inscription sur les listes électorales (dont la fin a coïncidé avec le 25 août 2015, à savoir le troisième jour de la campagne électorale), ce qui a privé les nouveaux inscrits de l'éventualité de se porter candidats aux élections communales et régionales.

Le deuxième défi est celui de l'amélioration nécessaire du taux des femmes inscrites sur les listes électorales générales, afin que la composition de ces listes reflète la réalité démographique du pays. Le troisième défi concerne la lisibilité des bulletins de vote et la facilitation de l'opération de vote en général, vu le taux des électeurs dans niveau d'instruction qui atteint 45%.

<http://www.h24info.ma/maroc/politique/cndh-des-failles-soulignees-dans-la-machine-electorale/36038>

Le CNDH déplore l'implication de leaders politiques dans la violence verbale

Par **AMINE BELGHAZI**

Lundi 7 septembre 2015 à 07h46

Traduction



Fourni par Google Traduction

Réagir Classer PDF Imprimer

Share 5 Tweet 2 Share 0 Google + 0



(Photo MAP)

Les élections communales et régionales se sont déroulées dans un "climat globalement sain". Les observateurs du CNDH ont toutefois noté un certain nombre d'anomalies. Le détail dans un rapport préliminaire publié ce dimanche par le conseil.

Sur plus de 7.500 questionnaires collectés par le CNDH, 5.757 (répartis en questionnaires sur les élections régionales, communales ainsi que le scrutin) ont été étudiés et archivés, en attendant la publication d'un rapport final annoncé par le CNDH après l'élection de la deuxième chambre prévue le 2 octobre prochain.

Les données préliminaires permettent d'affirmer, selon le CNDH, que les élections se sont déroulées **dans une ambiance saine, et que les quelques dysfonctionnements et anomalies rencontrés ne modifient pas de manière substantielle l'issue du scrutin.**

Comme l'illustre le nombre faible de cas d'utilisations des moyens appartenant aux collectivités territoriales durant la campagne électorale, qui ne dépasse pas 1,2% de l'ensemble des cas observés pour les communales et 1% concernant les élections régionales, d'après le CNDH.

Toujours au niveau des infractions, le Conseil national des droits de l'homme note une régression globale des cas d'agressions physiques qui ne représentent que 30% des 194 cas de violence rapportés.

Toutefois, ces chiffres démontrent "**une prévalence inquiétante de la violence verbale** sous ses différentes formes (propos **diffamatoires et calomnieux**, propos discriminatoires en raison du sexe, de la couleur, ou en raison de l'origine sociale et régionale ou des croyances)" estime le CNDH qui constate "**avec inquiétude l'implication de quelques leaders de partis dans cette escalade préoccupante de violence verbale**, notamment lors de meetings."

Le CNDH a par ailleurs relevé des cas d'interdiction des activités de certains acteurs qui se sont prononcés en faveur du boycott des élections, et le conseil d'appeler au **respect du code des libertés publiques**, et de l'appliquer au cas des partisans de la non-participation aux élections.

D'un autre côté, concernant le déroulement de la campagne, le CNDH a recensé plusieurs infractions liées à l'utilisation des enfants qui occupaient, souvent, une place particulière dans la division du travail de la campagne électorale: distribution de tracts, aide à l'affichage, participation aux comités d'organisation des meetings, ...etc.

Les données préliminaires permettent d'affirmer, selon le CNDH, que les élections se sont déroulées **dans une ambiance saine, et que les quelques dysfonctionnements et anomalies rencontrés ne modifient pas de manière substantielle l'issue du scrutin.**

Comme l'illustre le nombre faible de cas d'utilisations des moyens appartenant aux collectivités territoriales durant la campagne électorale, qui ne dépasse pas 1,2% de l'ensemble des cas observés pour les communales et 1% concernant les élections régionales, d'après le CNDH.

Toujours au niveau des infractions, le Conseil national des droits de l'homme note une régression globale des cas d'agressions physiques qui ne représentent que 30% des 194 cas de violence rapportés.

Toutefois, ces chiffres démontrent "**une prévalence inquiétante de la violence** verbale sous ses différentes formes (propos **diffamatoires et calomnieux**, propos discriminatoires en raison du sexe, de la couleur, ou en raison de l'origine sociale et régionale ou des croyances)" estime le CNDH qui constate "avec inquiétude **l'implication de quelques leaders de partis dans cette escalade préoccupante de violence verbale**, notamment lors de meetings."

Le CNDH a par ailleurs relevé des cas d'interdiction des activités de certains acteurs qui se sont prononcés en faveur du boycott des élections, et le conseil d'appeler au **respect du code des libertés publiques**, et de l'appliquer au cas des partisans de la non-participation aux élections.

D'un autre côté, concernant le déroulement de la campagne, le CNDH a recensé plusieurs infractions liées à l'utilisation des enfants qui occupaient, souvent, une place particulière dans la division du travail de la campagne électorale: distribution de tracts, aide à l'affichage, participation aux comités d'organisation des meetings, ...etc.

Il est à noter que CNDH a déployé 474 observateurs pour la mission d'observation de la campagne électorale et du scrutin. Le conseil nous apprend que ces agents, soutenus par les observateurs nationaux et internationaux, ont réussi à mener leur mission dans 56% des bureaux de vote, soit environ 22.000 sur un total de 39.320 bureaux.

<http://www.medias24.com/Elections-2015/157696-Le-CNDH-deploie-l-implication-de-leaders-politiques-dans-la-violence-verbale.html>

07/09/2015

Conseil national des droits de
l'Homme

33

www.cndh.org.ma

Maroc: La participation des femmes au processus électoral, un indicateur « très fort » du progrès démocratique (GCI)

La participation des femmes, aux côtés des hommes, au processus électoral est un indicateur « très fort » du progrès démocratique du Maroc, a indiqué Sabra Bano, chef de mission au sein de l'organisation Gender Concerns International (GCI).

Lors d'un point de presse tenu en vue de présenter les premiers résultats du rapport d'observation du GCI, selon une approche genre, des élections communales et régionales du 4 septembre, Mme Bano a relevé que l'organisation est en mission au Maroc pour observer la représentativité politique des femmes à différents niveaux et à toutes les étapes du processus électoral, en tant qu'électrices, candidates et responsables de l'opération de vote. Les femmes avaient un accès libre au sein et en dehors des bureaux de votes et aucun indice de pression contre elles n'a été observé, a-t-elle noté.

Mme Bano a ainsi félicité le ministère de l'Intérieur, **le Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** et toutes les composantes de la société marocaine (femmes et hommes) pour la réussite de ces « élections historiques ».

Cette mission d'observation, menée en coordination avec des associations marocaines, fera l'objet d'un rapport final détaillé qui sera publié dans les prochaines semaines, a-t-elle précisé, formulant le souhait de voir ses recommandations contribuer à la consolidation du processus démocratique du Maroc et au renforcement du leadership féminin, notamment sur le plan politique.

<https://www.djazairess.com/fr/maghrebemergent/50984>